

بل الظن به ولان اعتبار السابق انما  
 هو بالاستصحاب لا بقيد الظن  
 ولذا لم يجوزوا للمعنى الاعلى عدم قلنس  
 مع القطع بالايان بهذا الوجه والثالث  
 منع الزوم لعدم العلقه وبما كان  
 طر والصد من التعاقبه وبالعالج من  
 وخامس منع استدلال الظن بالظن

بايمان الاخر واطن بالبدل وم تسليم  
 الظن بالدارم فيلزم كون كل واحد  
 مضمون الكفر والاسلام والجواب  
 منع القطع بالكفر لكون الظن في متغيره  
 ولذا ايجت عنه ولان حكم النقاء  
 والاشتها غير حكم الاستدلال فلا يلزم  
 من القطع في الاستدلال القطع في الاشتها

منع القطع في الكفر لكونه متغيرا  
 وانما هو باليقين  
 منع القطع في الاشتها لكونه متغيرا  
 وانما هو باليقين  
 منع القطع في الاستدلال لكونه متغيرا  
 وانما هو باليقين

بل